S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1995/163
28 February 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير بعثة مجلس الأمن إلى بوروندي في يومي ١٠ و ١١ شباط/فبراير ١٩٩٥

كتاب الإحالة

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من أعضاء بعثة مجلس الأمن إلى بوروندي

نتشرف بأن نحيل طيه تقرير بعثة مجلس الأمن إلى بوروندي في يومي ١٠ و ١١ شباط/فبراير ١٩٩٥. ويُقدم هذا التقرير إلى مجلس الأمن وفقا لمقرر اتخذه المجلس خلال المشاورات غير الرسمية التي جرت في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٥.

(توقيع) إبراهيم أ. غامبري (نيجيريا)
رئيس البعثة

(توقيع) لي زاوشينغ (الصين)

(توقيع) كاريل كوفاندا (الجمهورية التشيكية)

(توقيع) جيرارد هينز (ألمانيا)

(توقيع) خوليو ريندون بارنيكا (هندوراس)

(توقيع) نوغروهو ويسنومورتي (اندونيسيا)

(توقيع) كارل ف. إندرفورث (الولايات المتحدة الأمريكية)

95-05729 010395 010395

المرفق

تقرير بعثة مجلس الأمن إلى بوروندي في يومي
١٠ و ١١ شباط/فبراير ١٩٩٥

[الأصل: بالانكليزية/الفرنسية]

أولا - مقدمة

١ - في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٥، قرر مجلس الأمن، في مشاورات غير رسمية، أن يوفد بعثة إلى بوروندي. ووصلت البعثة إلى بوجومبورا صبيحة يوم ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٥.

٢ - ورأس البعثة سعادة السيد إبراهيم أ. غامبري، الممثل الدائم لنيجيريا. وضمت السيد جيرارد هينز (ألمانيا)، وسعادة السيد نوغروهو ويسنومورتي (اندونيسيا)، وسعادة السيد كاريل كوفاندا (الجمهورية التشيكية)، وسعادة السيد لي زاوشينغ (الصين)، والسيد كارل ف. إندرفورث (الولايات المتحدة الأمريكية)، والسيد خوليو ريندون بارنيكا (هندوراس).

٣ - وتمثلت اختصاصات البعثة (انظر S/1995/112) (انظر المرفق الأول) في:

(أ) إجراء مشاورات مع الممثل الخاص للأمين العام بشأن الحالة فيما يتعلق بالتطورات الأمنية والسياسية في بوروندي وبالجهود التي يبذلها في هذا الصدد، والوسائل الإضافية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تقدم مزيدا من الدعم لجهوده؛

(ب) وإجراء محادثات مع رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، وقيادة قوات الأمن، وزعماء أحزاب المعارضة، فضلا عن وكالات الأمم المتحدة وأعضاء السلك الدبلوماسي، والمنظمات غير الحكومية، ومكتب منظمة الوحدة الافريقية، والأطراف الأخرى المهتمة بالأمر، وإحاطتهم علما بالقلق البالغ الذي يشعر به مجلس الأمن إزاء التطورات السياسية الأخيرة في بوروندي؛

(ج) والتأكيد لجميع الأطراف بأن مجلس الأمن يؤيد تأييدا قويا اتفاقية الحكم المؤرخة ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، والحكومة المشكلة على أساسها، وعملية المصالحة الوطنية، وبأنه يرفض جميع المحاولات الرامية إلى تقويضها وإلى تقويض استقرار المنطقة؛

(د) وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن.

٤ - وتابعت البعثة الأعمال التي قامت بها بعثة سابقة لمجلس الأمن إلى بوروندي (انظر S/1994/1039).

٥ - وعقدت البعثة مشاورات متعمقة مع السيد أحمدو ولد عبد الله الممثل الخاص للأمين العام. كما عقدت اجتماعات مفيدة للغاية مع معظم قادة البلد الهامين، وقيادة قوات الأمن، ورؤساء الأحزاب السياسية وأعضاء السلك الدبلوماسي. كما عقدت اجتماعات مع ممثل منظمة الوحدة الأفريقية، وممثلي المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة العاملة في بوروندي، فضلا عن الأعيان الآخرين (انظر التذييلان الأول والثاني).

ثانيا - خلفية الزيارة

٦ - تم في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، حل الأزمة السياسية التي نشأت في صيف ١٩٩٤، بشأن انتخاب رئيس البلد، حينما توصل محفل المفاوضات إلى اتفاق أول بشأن تقاسم السلطة ووقعت معظم الأحزاب السياسية على "اتفاقية الحكم" ("الاتفاقية"). ونصت الاتفاقية، في جملة أمور، على أن يعين الرئيس حكومة من ٢٥ عضوا (٥٥ في المائة من الأغلبية الرئاسية، و٤٥ في المائة من الأقلية المعارضة)؛ وعلى فترة انتقالية مدتها أربع سنوات؛ وعلى أن يعين من المعارضة رئيس الوزراء الذي يوقع بالعطف على قرارات الرئيس؛ ونصت على إنشاء مجلس للأمن القومي مكون من ١٠ أعضاء، موزعين بالتساوي بين جبهة مناصرة الديمقراطية في بوروندي والمعارضة. وهذه الخطوات كلها ستعقب انتخاب الرئيس.

٧ - وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، توصل محفل المفاوضات إلى اتفاق ثان بشأن طرائق تعيين الرئيس الجديد، وأصبح مرفقا للاتفاقية. وقامت جميع الأحزاب السياسية، عدا حزب الإصلاح الوطني، الذي يرأسه الرئيس السابق باغازا، بالتوقيع على الاتفاقية ومرفقها. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، انتخبت الجمعية الوطنية بأغلبية ٦٨ صوتا مقابل صوت واحد الرئيس المؤقت، السيد سيلفيستر نتيبانتونغانيا، المرشح الرسمي لجبهة مناصرة الديمقراطية. وفي ١ تشرين الأول/اكتوبر، أدى اليمين الدستورية بصفته الرئيس الأكيد للبلد.

٨ - وفي تشرين الأول/اكتوبر، تم تثبيت رئيس الوزراء، أناتول كانييكيكو، في منصبه، وفي ٥ تشرين الأول/اكتوبر شكل حكومة جديدة للوحدة الوطنية، مؤلفة من ١٣ حزبا (انظر التذييل الثالث). ولم تحصل ستة أحزاب صغيرة من أحزاب المعارضة على مناصب في الحكومة؛ وهذا ما أصبح نقطة خلاف فيما بعد.

٩ - ولاحظ الأمين العام في تقريره إلى مجلس الأمن المؤرخ ٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ (S/1994/1152)، أنه رغم أن الحالة قد استقرت إلى حد ما بانتخاب رئيس جديد، فإنها لا تزال مقلقلة وينبغي بالتالي أن يواصل المجتمع الدولي تشجيع القوى المعتدلة في بوروندي.

١٠ - وتأكدت هشاشة الحالة بالأزمة المتعلقة باقتراح تسمية رئيس للجمعية الوطنية. فقد نازع الاتحاد من أجل التقدم الوطني في تعيين الرئيس للسيد جان ميناني (جبهة مناصرة الديمقراطية)، متهما السيد

ميناني بالتحريض على العنف في أعقاب المحاولة الانقلابية لعام ١٩٩٣. ورغم نفي السيد ميناني لهذه الإدعاءات، لم تحل الأزمة إلا عندما تخلى عن منصب رئيس البرلمان. وعين الأمين العام لجبهة العمل لمناصرة الديمقراطية، السيد ليونس نجينداكومانا رئيسا للبرلمان في ١٢ كانون الثاني/يناير.

١١ - ودفعت أزمة ميناني بالإتحاد من أجل التقدم الوطني إلى أن يطلب من السيد كانييننكيكو رئيس الوزراء، الذي رأى البعض أنه تصرف باعتدال أكثر مما ينبغي خلال الأزمة، الاستقالة تضامنا مع حزبه. غير أن رئيس الوزراء رفض. وعندها قرر الاتحاد من أجل التقدم الوطني طرده من الحزب، وهو القرار الذي اعتبره السيد كانييننكيكو باطلا ولاغيا.

١٢ - وكانت تلك الأزمة بداية تهجمات منسقة على رئيس الوزراء وحكومته قامت بها عناصر متطرفة من حزبه، الاتحاد من أجل التقدم الوطني. وبلغت هذه التهجمات ذروتها في ٣٠ كانون الثاني/يناير حينما دعا السيد شارل موكاسي، زعيم الاتحاد من أجل التقدم الوطني، إلى "الإطاحة بالحكومة بجميع الوسائل" إذا لم يستبدل بالسيد كانييننكيكو فورا رئيس وزراء جديد.

١٣ - ونظرا لحالة القلقلة المتفاقمة هذه، أدلى رئيس مجلس الأمن ببيان في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ (S/PRST/1995/5) دعا فيه مجلس الأمن جميع الأطراف وكذلك الأطراف الأخرى التي يعنيها الأمر إلى تأييد المؤسسات الحكومية التي أنشئت طبقا للاتفاقية. وأصدر الأمين العام أيضا بيانا صحفيا عن الموضوع في ١ شباط/فبراير. وفي هذا الجو المشحون للغاية جرى إيفاد البعثة.

ثالثا - ملاحظات البعثة

١٤ - لا تزال الحالة السياسية والأمنية مزعزعة وتنذر بالانفجار. فالعناصر المتطرفة، من التوتسي والهوتو على السواء، داخل الحكومة الإئتلافية وخارجها أيضا، لها أسبابها الخاصة التي تدفعها إلى عدم قبول ترتيبات تقاسم السلطة الواردة في الاتفاقية. فقد استحوذ هؤلاء المتطرفون على زمام المبادرة السياسية، على حساب العناصر المعتدلة التي تشكل أغلبية السكان وأخرسوهم بالتهديد والترويع. وهذا هو السبب الجذري لاستمرار عدم الاستقرار السياسي في البلد.

١٥ - ويكمن مفتاح استقرار البلد في الاتفاقية والحكومة الإئتلافية. وثمة جهود منتظمة ومتواصلة تبذلها القوى المتطرفة، لا سيما في صفوف الاتحاد من أجل التقدم الوطني، للإطاحة بالحكومة الإئتلافية. وتستخدم هذه القوى شتى التكتيكات، بما فيها البيانات التحريضية، والدعوة إلى إضرابات تشل البلد، والتظاهر في الشوارع والترويع والتحريض على العنف.

١٦ - ومن المتطرفين الآخرين المؤثرين على الحالة السياسية والأمنية في بوروندي وزير الداخلية السابق نيانغوما، الذي يقوم بنشاطه خارج البلد، وعصابات باليبيهوتو العاملون في المناطق الداخلية من البلد. وتجند

القوى المتطرفة من الجانبين عناصرها من أغلبية السكان المنتمين إلى قبيلة الهوتو. أما على جانب التوتسي، فإن الرئيس السابق باغازا وحزبه، حزب الإصلاح الوطني، لا يساندان الاتفاقية وينابديان بدل ذلك بعقد مؤتمر وطني من شأنه عمليا تجاهل نتائج الانتخابات الديمقراطية التي شهدتها بوروندي في ١٩٩٣، وإهمالها تماما. كما ساهمت أنشطة هذه القوى المتطرفة كلها في شل الحكومة الإئتلافية وجعل الشك يحوم حول مستقبلها، مما قوض السلم والاستقرار في بوروندي.

١٧ - ومما زاد في تفاقم الحالة أن قوات الأمن التي ينتمي معظمها إلى التوتسي، تشكل مركز قوة مستقل، ولا يمكن اعتبار مساندتها للحكومة الإئتلافية أمرا مسلما به.

١٨ - ويشكل استمرار عادة الإفلات من العقوبة مشكلا أساسيا في بوروندي. وعلى وجه الخصوص، لا توجد ثمة أي مساءلة، سياسية كانت أم قضائية، لأولئك الذين تورطوا مباشرة في المحاولة الانقلابية لتشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ والمذبحة التي أعقبتها. وبالإضافة إلى ذلك، انهار النظام القضائي إلى حد كبير وكثيرا ما يعتبر نظاما متحيزا. وتعرض هذه العوامل للخطر بقاء الحكومة الإئتلافية، والاتفاقية، وحتى استتباب السلم والأمن في بوروندي وفي المنطقة برمتها.

١٩ - ويعتبر تواجد المراقبين العسكريين لمنظمة الوحدة الافريقية مفيدا، غير أن فعاليتهم محدودة بفعل القيود التي تفرضها عليهم قوات الأمن البوروندية، التي تعيق حرية تنقلهم ولأن عددهم البالغ ٤٦ مراقبا غير كاف على الإطلاق.

٢٠ - وأكد البيان الرئاسي لمجلس الأمن المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ (S/PRST/1995/5) وبعثته إلى بوروندي على دعم المجتمع الدولي للحكومة الإئتلافية وللاتفاقية ولعله قد ساهم، ولو مؤقتا، في تخفيف حدة التوتر في البلد.

رابعا - التوصيات

٢١ - ينبغي القيام بأسرع ما يمكن بانشاء ما اقترحته الحكومة وفقا للاتفاقية من لجنة دولية للتحقيق في المحاولة الانقلابية لتشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ والمذابح التي أعقبتها.

٢٢ - توصي البعثة بأن ينظر مجلس الأمن في زيادة وجود الأمم المتحدة في بوروندي، تحت إدارة الممثل الخاص للأمين العام وبالتعاون والتنسيق الوثيقين مع الإدارات ذات الصلة وذلك من أجل مساعدة حكومة بوروندي في بناء القدرات في المجالات التالية:

(أ) إقامة نظام قضائي نزيه؛

(ب) تدريب الشرطة المدنية، وإجراء تحقيقات نزيهة وتقديم خدمات الدعم لا سيما في المراكز الحضرية؛

(ج) وإنشاء وجود إداري فعال في الأقاليم.

٢٣ - ويلزم زيادة عدد مراقبي منظمة الوحدة الأفريقية البالغ عددهم ٤٦ زيادة كبيرة كما ينبغي رفع القيود المفروضة على حركتهم.

٢٤ - وتوصي البعثة بأن يشجع مجلس الأمن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على وزع مراقبي حقوق الإنسان في كل أرجاء البلد، كطلب وزير الخارجية والتعاون في بوروندي، مع مراعاة ضرورة قيام مراقبي حقوق الإنسان بعملهم في ظروف آمنة وبما يكفي من الحركة والمعدات.

٢٥ - وتؤيد البعثة بقوة تنفيذ شرط اتفاقية الحكم القاضي بعقد نقاش وطني يتيح مشاركة جميع شرائح المجتمع، بوصفه وسيلة لتعزيز الحوار السياسي في البلد.

٢٦ - وتوصي البعثة بأن تواصل الوفود الدولية الرفيعة المستوى القيام بزيارات لبوروندي، تؤكد على استمرار قلق المجتمع الدولي وتعمل على تبديد جو التوتر، سعيا إلى تعزيز الاستقرار السياسي والوفاق الوطني.

٢٧ - ويعتقد بعض أعضاء البعثة أنه ينبغي أن يستكشف مجلس الأمن إمكانية فرض جزاءات انتقائية على الأفراد الذين يُعتقد أنهم ينتمون إلى جماعات متطرفة، من قبيل حرمانهم من تأشيرات الدخول وتجميد حساباتهم الخارجية. ويرى بعض الأعضاء الآخرين أن فرض جزاءات انتقائية على الأفراد قد تكون له آثار معاكسة.

خامسا - ملاحظات ختامية

٢٨ - ويود أعضاء البعثة أن يعربوا عن مساندتهم القوية لما يبذله الممثل الخاص للأمين العام وموظفوه من جهود متواصلة من أجل السلم والاستقرار في بوروندي.

٢٩ - وتعرب البعثة عن امتنانها وتقديرها للممثل الخاص للأمين العام وموظفيه للمساعدة القيمة التي أسدوها لها خلال زيارة بوروندي.

التذييل الأول

برنامج بعثة مجلس الأمن إلى بوروندي

الجمعة ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٥

الساعة ١٠/٠٠	جلسة إحاطة بمعلومات يقدمها السيد أحمدو ولد عبد الله الممثل الخاص للأمين العام
الساعة ١٠/٣٠	اجتماع مع وزير العلاقات الخارجية والتعاون الخارجي، السيد جان - ماري نغيندا هايو
الساعة ١١/٤٠	اجتماع مع وزير الدفاع الوطني، الرائد فيرمين سنزوييهيبا، ورئيس أركان الجيش، العقيد جان بيكوماغو، ورئيس أركان الدرك، العقيد سيباستيين باهيبورا
الساعة ١٣/٠٠	غذاء عمل مع وزير العلاقات الخارجية والتعاون الخارجي ووزير الدفاع الوطني
الساعة ١٥/٤٠	اجتماع مع رؤساء الأحزاب السياسية الموقعة على اتفاقية الحكم
الساعة ١٨/٤٠	اجتماع مع الممثل الخاص لمنظمة الوحدة الافريقية، السفير باسول
الساعة ١٩/١٥	اجتماع مع الرئيس السابق السيد بيير بويويا
الساعة ٢١/٣٠	اجتماع مع رئيس الاتحاد من أجل التقدم الوطني، السيد شارل موكاسي

السبت ١١ شباط/فبراير ١٩٩٥

الساعة ٨/٠٠	اجتماع مع رؤساء وكالات الأمم المتحدة
الساعة ٩/٣٠	اجتماع مع سفراء الغرب وسفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن
الساعة ١٠/٥٠	اجتماع مع السيد أناتول كانييننكيكو، رئيس الوزراء
الساعة ١٢/٣٠	غذاء عمل مع ممثلي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية
الساعة ١٤/١٠	اجتماع مع سفير مصر، والقائم بأعمال بعثة زائير والمستشار الأول لرواندا
الساعة ١٥/٠٠	اجتماع مع السيد جان - بابتيست باغازا، الرئيس السابق
الساعة ١٦/٠٠	اجتماع مع أعضاء محفل المفاوضات
الساعة ١٦/٤٥	اجتماع مع السيد سيلفيستر نتيبانتونغانيا، رئيس الجمهورية
الساعة ١٨/٢٥	اجتماع مع السيد ليونس نغينداكومانا، رئيس الجمعية الوطنية

الأحد ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٥

الساعة ٨/٣٠	السفر إلى كيغالي، رواندا

التذييل الثاني
قائمة بالاتصالات الرسمية

١ - **حكومة بوروندي**

السيد سيلفيستر نتيبانتونغانيا، رئيس الجمهورية
السيد أناتول كانييكيكو، رئيس الوزراء
السيد جان - ماري نغينداهايو، وزير العلاقات الخارجية والتعاون الخارجي
الرائد فيرمين سنزوييهيبا، وزير الدفاع الوطني
العقيد جان بيكوماغو، رئيس أركان الجيش
العقيد سيباستيين باهيبورا، رئيس أركان الدرك
السيد ليونس نغينداكومانا، رئيس الجمعية الوطنية

٢ - **رئيسا بوروندي السابقان**

الرئيس السابق السيد بيير بويويا
الرئيس السابق السيد جان - بابتيست باغازا

٣ - **الأحزاب والمنظمات السياسية**

السيد جان ميناني، رئيس جبهة مناصرة الديمقراطية في بوروندي (حزب أغلبية)
السيد شارل موكاسي، رئيس الاتحاد من أجل التقدم الوطني (حزب معارضة)
السيد شادراك نيونكورو، رئيس حزب الشعب (حزب أغلبية)
السيد أرنست كمبوشيميي، رئيس حزب تجمع الشعب البوروندي (حزب أغلبية)
السيد ألفونس روغامبرارا، رئيس حزب "اينكينزو" (حزب معارضة)
السيد فينسنت نديكوماسابو، رئيس الحزب الاجتماعي الديمقراطي (حزب معارضة)
السيد غايتان، رئيس الحزب الليبرالي (حزب أغلبية)
السيد ماتياس هيتيمانا، رئيس حزب المصالحة الشعبية (حزب معارضة)
السيد تيرانس نسانزي، رئيس التحالف البوروندي الافريقي للانقاذ (حزب معارضة)
السيد فينسنت كوبويمانا، الأمين العام لاتحاد النقابات الحرة في بوروندي
السيد أنطوان نجمبازي، نائب رئيس رابطة أرباب العمل في بوروندي

٤ - **السلك الدبلوماسي**

اجتمعت بعثة مجلس الأمن بسفراء الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة:
الاتحاد الروسي
ألمانيا
بلجيكا
رواندا
زائير
الصين
مصر
الولايات المتحدة الأمريكية

٥ - المنظمات غير الحكومية

السيد توماس غونيه، العمل الدولي على مكافحة الجوع، الأب إيف براسور، دائرة اللاجئين اليسوعية

السيدة دينا لودولو - زاناردي، اتحاد المنظمات غير الحكومية الايطالية

السيد وايلز والسيدة هول، منظمة أوكسفام

السيد سوين لامبيل، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

السيد جافييه غابالون، أطباء بلا حدود - بلجيكا

السيد جيمز أوكونير، خدمات الاغاثة الكاثوليكية

السيد فيليب كريستنسين، كير - كندا

الأب وانسيفور، الاتحاد الدولي للجمعيات الخيرية الكاثوليكية

التذييل الثالث

الأحزاب السياسية المعتمدة

١ - شارل موكاسي، الاتحاد من أجل التقدم الوطني - من أحزاب المعارضة
٢ - ماتياس هيتيمانا، رئيس حزب المصالحة الشعبية - من أحزاب المعارضة
٣ - شادراك نيونكورو، رئيس حزب الشعب - من أحزاب الأغلبية
٤ - سيريل سينغيجيجي، رئيسة حزب التجمع من أجل الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية - من أحزاب المعارضة
٥ - سيلفيستر نتيبانتونغانيا، رئيس جبهة مناصرة الديمقراطية في بوروندي - من أحزاب الأغلبية
٦ - إيغناس بنكاموابو، رئيس التحالف الوطني من أجل القانون والتنمية - من أحزاب المعارضة
٧ - ايرنست، كابوشيميي، رئيس حزب تجمع الشعب البوروندي - من أحزاب الأغلبية
٨ - نيسيفور نديموروكوندو، رئيس حزب العمال المستقل - من أحزاب المعارضة
٩ - الفونس روغامبرارا، رئيس حزب اينكينزو - من أحزاب المعارضة
١٠ - تيرانس نسانزي، رئيس التحالف البوروندي للانقاذ - من أحزاب المعارضة
١١ - فينسنت نديكوماسابو، رئيس الحزب الاجتماعي الديمقراطي - من أحزاب المعارضة
١٢ - غايتان نيكوباميي، رئيس الحزب الليبرالي من أحزاب الأغلبية
١٣ - جان - بابتيست باغازا، رئيس حزب الاصلاح الوطني - من أحزاب المعارضة

- - - - -